الرئيس الغانم في حوار مع النواب

نواب الأمة يتابعون سير الجلسة

أقر ميزانيات وموازنات 15 جهة مستقلة وملحقة

المجلس حول الجلسة سرية وناقش الحالة المالية للدولة

■ الحمود : نعمل وفق برنامج وإستراتيجية معينة وبخطوات متسارعة لتشغيل استاد جابر

■ الزلزلة: التخضير بالكويت منعدم بالرغم من الوفرة المالية الكبيرة ولا ندري ما السبب ؟

■ لاري: مسؤولية هيئة الزراعة الاهتمام باعادة تخضير المناطق المتصحرة والقضاء عليها

د. عبدالحميد دشتي متحدثا

■ خليل العبد الله: هناك أقاويل حول ارتكاب مخالفات بإمتحانات الثانوية

نائب رئيس المجلس في مداخلته

■ المدعج : بعد سنة سنرى 1400 قسيمة صناعية في الشدادية ولن نخطو خطوة الا برأي البيئة

■ العمر : ميزانية مجلس الامة ينطبق عليها قول القائل «النجار بابه مخلع»

الرئيس في حوار جانبي مع بعض النواب

■ أحمد مطيع : نرفض المصانع المستقبلية في ميناء عبدالله لأن المنطقة تئن من التلوث البيئي

متابعة حكومية للجلسة

دور.

موضوعات التعويضات: هذه التعويضات البيئية قبضناها ومرصودة في البنوك، فعلى الوزير تنفيذ المشاريع البيئية، بلد 60% شباب، لم يتبق بلد إلا وتبرعت له، وهناك مدينة صباح الأحمد الرياضية، يجب إنشاء مدينة رياضية أخرى، وإنشاء الساحات الرياضية ودعم الشباب، أين دور وزير الشباب ومسؤولي الشباب أين دوركم؟ وزير الإعلام له دوره.

المستشارون: يجب أن يكون هناك استعانة بمكاتب استشارية دولية على مستوى القرار لكي يساعدونا على اتخاذ القرار بشكل صحيح.

* عبدالمحسن المدعج: رفع نسبة القبول من 75 إلى 80% يجب اعادة النظر فيه وسيسعى إلى التوافق عليه.

* صالح عاشور: هناك عدة ملاحظات اولا: نحن نناقش 15 جهة ولا أرى أي جهة حتى تسجل ملاحظات النواب، فكيف يصلحون الوضع عندهم؟ فكيف يأخذون ملاحظاتهم، والمجلس نجح نجاحا باهرا في الجانب التشريعي فقوانين القرض الإسكاني والمحكمة الدستورية والتامين الصحي كانت حلما في المجالس السابقة، ولكن اخفقنا في الجانب الرقابي، فالـ15 جهة ميزانياتها مليار و28 مليونا، إيرادات هذه الجهات لم تزد على 3.8% عن السنة الماضية وبالتالي تحتاج الى وقفة فمكتب المجلس ينبغي وفق المادة 159 من اللائحة اننا نفكر بطريقة أخرى للميزانيات، فالتقرير وصل اليوم صباحا، فعلى مكتب المجلس ان يضع أو يبحث عن طريقة أخرى لمناقشة الميزانيات حتى تصل إلى الهدف الذي من اجله شرعت الميزانيات.

أكثر الشكاوى والقضايا التي تاتي الى المجلس من النخبة في المجتمع من الدكاترة والمدرسين فهم يعانون من المحسوبية والواسطة فما بالك ببقية المجتمع وبالتالي هناك انهيار إداري واضح.

لدينا تجاوزات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي لجان تحقيق وتغيير درجات طلبة كانوا راسبين ونجحوهم.

ووزير التربية القادم ايا من يكون اذا لم يجب عن هذه الأسئلة فسيستعد للاجابة عنها من خلال المنصة، وكذلك الترتيبات، وتغيير نسب القبول دون موافقة العمداء، هناك تجاوزات في الترقيات والمخالفات القانونية.

عندنا فائض كبير في الميزانية وصل الى أكثر من 20 الف مليون ولكن القضية الرياضية الى متى ستاد رياضي واحد 15 سنة ملعب رياضي واحد، يجب ان نتنهي من هذه القضية.

استكمال المنشآت الرياضية وعمل البطولات، وعدم تحمل المسؤولية السياسية والإدارية فموضوع التجاوزات الإدارية في المناصب القيادية في كل الجهات الحكومية بلا استثناء ومجلس الوزراء يجب ان تكون لديه وقفة تجاه ذلك.

الكل يشتكي في بلد به فائض الميزانية ويحسدنا كل من حولنا، متى سنحل مشاكل البلد، نحتاج الى وقفة حقيقية للرقابة والتشريع والمساءلة السياسية حتى ننقل بلدنا من واقع الى واقع افضل.

* وزير التربية بالوكالة عبدالمحسن المدعج: فيما يتعلق بموضوع الجامعة، رئاسة القسم يتعد عن قضية التعيينات في الأقسام العلمية، وهذا ليس مقبولا لكل الأكاديميين، فهي الوحدة الرئيسية لاتخاذ القرار في جامعات الدنيا والأعراف في موضوع التعيينات من ابنائنا المتخصصين فالجامعة لديها خطط من البعثات ويرسلون حسب حاجة القسم.

وبالتالي يستعان بهم في الجامعة، اما من حصلوا على الدكتوراه من الخارج فهؤلاء يخضعون لاختبارات صعبة، فاي جامعة ما لم يكن بها اصطاف باحثين ومدرسين وقنين قليست جامعة.

اتمنى ان نحافظ على المستوى الاكاديمي والاصطاف يكون متعلما من الطراز الاول وكذلك الباحثون.

* صالح عاشور: جواب من رجل متخصص يعرف الوضع الذي يفترض ان يكون في الجامعة، فاعطيت الوزير السابق بعض الاسماء في مجلس الجامعة، ودوره يبين لمدير الجامعة ان هذه التجاوزات غير مقبولة، لدينا فائض كبير في الميزانية اذا لم نستغله في ارسال ابنائنا الى الابتعاث في الخارج فلا خير فينا.

* وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود: المنشآت الرياضية: ستاد جابر نخطو خطوات لتشغيله باسرع وقت ممكن وبالنسبة لمدينة جابر الاحمد فيها قرية اولمبية يفتتح في 2015 بسعة 25 الف متفرج، الهيئة العامة مهتمة بتشغيل الستادات الرياضية، هناك تصور لوضع مراكز مجتمعية تخدم الجانب الاجتماعي والثقافي والرياضي، وهناك 3 احواض سباحة على مستوى دولي سيتم افتتاحها قريبا.

* عبدالرحمن الجيران: هذه الجهات وان كان يغلب عليها الطابع الخدمي الا ان بها جانبا كبيرا اكاديميا علميا، وقطاع البحوث ميزانية لا تذكر، وهناك تضخم في معدلات الصرف واستمراره خطأ لأن هذه الميزانيات متضخمة في ظل عدم وجود مشاريع استراتيجية والموجودة مشاريع نمطية، فكم ستكون ميزانية الكويت؟.

وهذا التضخم والهدر في الميزانيات ما هو المقابل له هل في عمل في انجاز؟ هناك صرف مبالغ فيه ولا يقابله انجاز ولا عمل.

استمرار معدلات الصرف خطأ في ظل الثقافة المجتمعية السائدة «مال عمك لا يهمك».

الاستمرار في هذا الصرف المتزايد خطأ بجانب الظرف الاقتصادي العالمي وسياسة التقشف والضرائب، نحن نسير عكس هذا الاتجاه.

مرافق الدولة غير معتادة على ترشيد الإنفاق والدليل التلاعب في نهاية كل سنة مالية وتقارير ديوان المحاسبة واشيد بتقرير اللجنة الذي تم تضمينه ملاحظات الديوان.

وما الحل حتى نرشد الإنفاق الحكومي وكل وزير في وزارته عليه ان يبدأ بوزارته، وإنشاء جهاز للراقبين الماليين مطلوب على وجه السرعة.

* أحمد لاري: نتكلم عن ميزانيات العديد من الجهات والنقاش عائم لأن الميزانيات الموجودة لدينا انتهت من الدول المتقدمة منذ سنوات طويلة، ونحن ننتقد فقط الوزارات فنرجو من وزير المالية ان نغير موضوع الصرف والإيراد، ونريد السنة القادمة خطة من وزيرة التنمية على اساس ان تخدم هذه الميزانيات الخطة، والى متى التقط موردا واحدا للدخل؟

هناك خلل كبير في جهات اكاديمية علمية، وماذا نقول عن باقي الجهات؟ لا يمكن تحمل هذا الظلم، واحد ثان حصل على 4 نقاط ومرتبة الشرف وياتي هنا لا يقبلونه، فمن تقبلون؟!

بالنسبة للزراعة هناك جهود طيبة ولكن التخضير ينبغي ان يكون بشكل اكبر، وفي الصليبخات هناك واجهة 8 كيلومترات غير مخضرة، ومع قانون الـ B.O.T ان تصل الواجهة البحرية التي يصل طولها الى 9 كيلومترات.

* خليل عبدالله: ميزانية الكويت 20 مليار دينار، وهناك جدول للتقرير الـ 16، يكيف الموظف الدولة 16 الف دينار في السنة، نتائج الثانوية العامة التي خرجت مضروبة وتسربت وكان هناك غش، اذن الدولة تصرف على المواطن من بطن امه لكي نعيش، الذي يسمح بالغش ومن يتجاوز عن حقوق الآخرين غير محترمين، وزير التعليم العالي ما يعرف ليش الجامعة